

أولاً: توطئة

يعتبر النظام المالي بمثابة الدورة الدموية التي تنشط حركة جسم الإنسان، فهو القناة التي تسمح بانسياب رؤوس الأموال من المدخرين إلى المستثمرين مما يزيد من حركية الأنشطة المالية والاستثمارية والتجارية. بما يحقق النمو والازدهار الاقتصادي. وقد شهد النظام المالي العالمي العديد من التطورات إلى أن صار نظام مركب من أسواق عالمية تشتغل بالزمن الفعلي، وتتسم حركاتها بالتعقيد نتيجة التطورات الهائلة في مجال المعلومات والاتصال وظهور مبتكرات جديدة للهندسة المالية. وهو ما زاد من أهمية النظام المالي ليس فقط كوسيط مالي بل لأنه أصبح عنصراً أساسياً في النشاط الاقتصادي يهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد ولا يتحقق ذلك إلا بأدائه لوظائفه بكفاءة تجنبه الوقوع في الأزمات المالية وتسمح له بالبقاء والاستمرار.

فبقاء أي نظام مالي يعتمد على قدرته على إيجاد وتطوير منتجات مالية تتأقلم مع احتياجات ومتطلبات مختلف الأعوان الاقتصاديين من جهة، وتحقيق الاستقرار في المؤسسات والأسواق المالية العالمية من جهة أخرى. وهو ما حدث فعلاً حيث أصبحت الأدوات المالية التقليدية أكثر تعقيداً حتى تتماشى مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاديات الدولية، وحتى تتمكن من توفير فرص التمويل وتسهيل انتقال الأصول المالية والعينية بين مختلف الأفراد والمؤسسات مع ضمان الحقوق والحد من المخاطر.

إلا أن واقع النظام المالي القائم حالياً يشير إلى أنه رغم تطور منتجاته وظهور أدوات مالية لإدارة المخاطر للحد من الاضطرابات، إلا أنه يعاني من ظاهرة الأزمات المالية التي ازدادت وتيرتها خلال القرن العشرين، حتى صار الوضع الغالب على النظام المالي العالمي هو عدم الاستقرار في حين أصبح الاستقرار المالي هو الوضع الاستثنائي. ما جعل هذا الأخير محل اهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية والبنوك المركزية، خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997م وما انجر عنها من اضطرابات كبيرة في اقتصاديات شهد لها آنذاك بالنمو السريع فكانت نموذج يقتدى به، إلى أن انفجرت الأزمة بسبب عمليات المضاربة غير المحسوبة والمبنية على أصول مالية بعيدة عن الأصول الحقيقية.

ويعيش النظام المالي العالمي اليوم تداعيات أزمة مالية عالمية لا تقل خطورة عن الأزمة الآسيوية وما تبعها من أزمات خلال فترة التسعينات، وهي الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م التي انطلقت من النظام المالي الأمريكي بسبب انفجار أزمة الرهن العقاري، وانتشرت تداعياتها لتمس مختلف المصارف والمؤسسات والأسواق المالية التقليدية، إلا أن تأثيرها كان نسبياً على المصارف الإسلامية التي تقدم منتجات مالية تحكمها ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وهي منتجات حديثة حدثت المصارف الإسلامية التي ظهرت منذ سبعينيات القرن العشرين. وتختلف المنتجات المالية الإسلامية عن المنتجات التقليدية من حيث استنادها إلى فقه المعاملات المالية الإسلامية فهي منتجات تحكمها ضوابط شرعية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن أهم هذه المنتجات الصكوك التي تأثرت بشكل نسبي بالأزمة وهو ما يدعو إلى البحث في دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي.

ثانيا: أهمية الموضوع

تنبع أهمية الموضوع من أهمية الاستقرار المالي الذي أصبح مطلباً أساسياً تسعى مختلف الدول والحكومات إلى تحقيقه، خاصة في ظل توالي الأزمات المالية التي أضحت ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي، وتعالى الدعوات لإعادة النظر في أسس النظام كافة. وفي خضم هذا كله تتجلى للعالم حقيقة أن النظام المالي القائم على أسس إسلامية أكثر توازناً واستقراراً وقدرة على تجنب الأزمات. مما يدعو إلى البحث في أهمية كل عنصر من عناصره وأهمها المنتجات، حيث أن بقاء أي نظام واستمراره مرهون بمدى قدرة منتجاته على تحقيق احتياجات المتعاملين والتأقلم مع مختلف الظروف الاقتصادية التي تفرضها تطورات البيئة الحاضنة لها.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على مفهوم الاستقرار المالي وحاجة الاقتصاد المحلي والعالمي إلى تحقيقه.
- التعرف على ماهية المنتجات المالية الإسلامية وما يميزها عن نظيرتها التقليدية.
- الوقوف على أهم الضوابط والمعايير الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية.
- إبراز أهمية الضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في النظام المالي.
- التأكيد على أهمية المنتجات المالية الإسلامية في توفير بديل للمشتقات المالية للتحوط ضد المخاطر بما يحقق غاية التحوط وتوليد الثروة.
- الوقوف على أهم التحديات التي تواجه المنتجات المالية الإسلامية وعملية تطويرها والسبل الكفيلة بمواجهتها.

رابعا: إشكالية الدراسة

شهد النظام المالي مع أول عشرية من القرن الحادي والعشرين أزمة مالية عالمية ألقت بظلالها على مختلف الاقتصاديات الدولية، وللحد من تداعياتها توالى التصريحات والدعوات لتبني قواعد المعاملات المالية الإسلامية. وسارعت الحكومات لتبني المنتجات المالية الإسلامية كأقوى بديل للمنتجات التقليدية لإعادة الاستقرار إلى الأسواق والمؤسسات المالية مما يدعو إلى طرح السؤال الموالي:

كيف يمكن للمنتجات المالية الإسلامية تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمات المالية العالمية خاصة بعد انفجار الأزمة المالية العالمية 2008؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الموالية:

1- هل النظام المالي الرأسمالي نظام غير مستقر؟

2- هل يعتمد تطوير المنتجات المالية الإسلامية على محاكاة المنتجات التقليدية وتكييفها مع الأحكام الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية؟

3- كيف يمكن للمنتجات المالية الإسلامية أن تتجنب وقوع الأزمات المالية المخلة بالاستقرار المالي؟

4- هل يمكن للمنتجات المالية الإسلامية بما هي عليه اليوم أن تحقق الاستقرار المالي العالمي؟

خامسا: فرضيات الدراسة

كإجابة أولية على الأسئلة الفرعية السابقة الذكر يمكن اقتراح الفرضيات الموالية:

1- النظام المالي الرأسمالي نظام مستقر بطبيعته وما الأزمات المالية إلا حالات استثنائية عابرة تؤثر على استقراره بشكل مؤقت وسرعان ما يعود لحالة الاستقرار.

2- يعتمد تطوير المنتجات المالية الإسلامية على محاكاة وإعادة هيكلة المنتجات المالية التقليدية باعتبارها القاعدة التي تستند عليها الصناعة المالية الإسلامية في تطوير منتجاتها لأنها صناعة حديثة مقارنة بنظيرتها التقليدية.

3- يمكن للمنتجات المالية الإسلامية أن تتجنب الوقوع في الأزمات المالية وتحقق الاستقرار المالي من خلال التزامها بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية التي تحقق الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.

4- تعتبر الصناعة المالية الإسلامية صناعة حديثة النشأة تفتقر للانتشار الواسع على المستوى العالمي بالإضافة إلى افتقارها لأسواق مالية إسلامية مما يحد من قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي العالمي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

يمكن إجمال أسباب اختيار هذا الموضوع في ثلاثة نقاط هي:

- قلة الدراسات حول الاستقرار المالي وأهميته.

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع المنتجات المالية الإسلامية بشكل خاص وأهميتها في تجنب الأزمات المالية العالمية.

- بيان الحكم الشرعي لبعض المعاملات والمنتجات التقليدية، وكذا الحكم الشرعي لبعض الأسس التي تستند عليها المعاملات المالية التقليدية والبديل المناسب لها ضمن الصناعة المالية الإسلامية انطلاقاً من فتاوى وأحكام صادرة عن علماء وهيئات شرعية.

سابعا: حدود الدراسة

تنحصر حدود هذه الدراسة حول المفاهيم العامة للكلمات المفتاحية وهي الاستقرار المالي والأزمات المالية والمنتجات المالية الإسلامية، مع الخصائص والمعايير الشرعية للمنتجات الإسلامية وأهم تلك المنتجات وهي الصكوك باعتبارها الأكثر استخداماً وانتشاراً، وكذا أهمية الضوابط الشرعية للمنتجات الإسلامية في تحقيق

الاستقرار، أما الحدود الزمانية للدراسة فتتعلق من انفجار الأزمة المالية العالمية 2008م وما بعدها لتوضيح المكانة التي أصبحت تحتلها المنتجات المالية الإسلامية على المستوى العالمي.

ثامنا: منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الاستنباطي باستخدام أداتي الوصف والتحليل، تظهر أداة الوصف في عرض المفاهيم والتعرف على مفهوم الاستقرار المالي وأسباب الأزمات المالية وماهية المنتجات المالية الإسلامية والمكانة التي أصبحت تحتلها اليوم، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها. أما أداة التحليل فتظهر من خلال تحليل أسباب عدم الاستقرار المالي وأهمية الضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية في تجنب الأزمات المالية، وكذا في تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي.

تاسعا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات المالية والاقتصاد الإسلامي، إلا أن الدراسات التي تناولت موضوع الاستقرار المالي والمنتجات المالية الإسلامية قليلة جداً ومنها:

1- Hyman Philip Minsky, "The Financial Instability Hypothesis", May1992

هذه الدراسة عبارة عن ورقة عمل قام بها الاقتصادي الأمريكي هيمان فليب مينسكي قدم من خلالها أسباب عدم الاستقرار المالي المرتبطة بطبيعة وآلية عمل النظام المالي الرأسمالي القائم على المضاربات، حيث قسم الباحث الوحدات التمويلية في ظل النظام المالي الرأسمالي إلى ثلاثة وحدات سماها على التوالي: وحدات التمويل المتحوط ووحدات التمويل المضاربي ووحدات التمويل البونزية، ليتوصل إلى أن طغيان هذه الأخيرة على النظام المالي يشكل خطراً على استقراره، كما توصل الباحث إلى أن النظام المالي الرأسمالي هو نظام غير مستقر بطبيعته حيث أنه يتكون من أنظمة تمويل مستقرة وأخرى غير مستقرة، وأن طول فترات الازدهار تؤدي إلى انتقال النظام المالي من الوضع المستقر إلى الوضع غير المستقر.

2- غاري شيناسي، "الحفاظ على الاستقرار المالي"، سبتمبر 2005

مقالة نشرت في مجلة قضايا اقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عددها السادس والثلاثون. تناولت الدراسة أهمية الاستقرار المالي في إطار صنع السياسات الاقتصادية الكلية وضرورة الحفاظ عليه، من خلال تحليل مفهوم الاستقرار المالي والمخاطر التي تواجه النظام المالي ومصادرها، كما اقترح الباحث إطار جديد لتقييم الاستقرار المالي على أساس العناصر الاقتصادية الكلية والنقدية والرقابية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق المالية. واختتم الباحث مقالته بوضع إستراتيجية مستقبلية ثلاثية الأبعاد للحفاظ على الاستقرار المالي في ظل تزايد التوجه نحو التمويل بالقروض تقوم على دعم الأطر الرقابية والتنظيمية الوطنية، تعزيز الانضباط وفق شروط السوق في

الأسواق المحلية والدولية واعتماد منظور عالمي يقوم على أن الاستقرار المالي سلعة عامة عالمية تسمو على الأهداف والمصالح الوطنية ويتحقق من خلال تحقيق الاستقرار المالي الوطني والحفاظ عليه.

3- أحمد مهدي بلوافي، "البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي"، 2008

صدرت هذه المقالة عن مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي في المجلد الثاني، العدد الثاني وهي عبارة عن مناقشة لنتائج دراسة تجريبية صادرة عن صندوق النقد الدولي قام بها كل من مارتن شيهاك وهيكيو هيس والتي نشرت في يناير 2008م، وهي أول دراسة تقوم على تحليل تجريبي ممتد عبر عدة سنوات أي خلال فترة 12 سنة (1993-2004م) وعلى اختبار عينة تضم 77 مصرفاً إسلامياً و397 مصرفاً تقليدياً في 20 دولة. وتضمنت الورقة ثلاثة محاور هي الاستقرار المالي: المفهوم والأهمية، ونظرة عامة حول الدراسة ومنهجها والنتائج التي تمثلت بشكل أساسي في أن النتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين هي نتائج أولية وليست قطعية فيما يتعلق باستقرار المصارف الإسلامية، حيث خلصت الورقة محل النقاش إلى أن المصارف الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف الإسلامية الكبيرة.

4- فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى: "ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية" 2010-2009

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم درمان الإسلامية بجمهورية السودان. وتهدف إلى بيان ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية من خلال دراسة بعض الأزمات وأسبابها وسبل علاجها وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي. وشملت الدراسة على ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، بحيث تناول الفصل الأول قواعد وخصائص الاقتصاد الإسلامي، والفصل الثاني جاء بعنوان الأزمات الاقتصادية، أما الفصل الثالث فكان عن الاقتصاد الإسلامي والأزمات الاقتصادية. وخلص الباحث إلى أن الاقتصاد الإسلامي لا ينتظر وقوع الأزمات لعلاجها بل يقي منها أصلاً باحترامه للملكية الفردية وتأهيله لها بالقيم الإيمانية، كما لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص لتحقيق المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس، وأن ضوابط الاقتصاد الإسلامي تعالج جذور الأزمات المالية ومسبباتها الرئيسية وذلك بمحاربة الربا واستبداله بنظام المشاركة في الربح والخسارة. كما أن القطاع غير الربحي المميز للاقتصاد الإسلامي مثل الزكاة والوقف يحقق الاستقرار الاقتصادي ويعالج الأزمات الاقتصادية.

5- محمد بوجلال، "مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة"، 2009.

مقالة نشرت في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا في عددها السادس من السداسي الأول، تناول الباحث من خلالها بعض الملاحظات حول الأزمة المالية العالمية 2008م أهمها أن هذه الأزمة هي الأعنف منذ أزمة الكساد الكبير 1929م، كما عرض الباحث الأسباب الحقيقية للأزمة من منظور إسلامي والتي حددها في ثلاثة نقاط هي: التعامل بالفائدة وتوريق الديون والمجازفة على المكشوف ليختتم بحثه بآثار الأزمة المالية العالمية 2008م على

الصناعة المالية الإسلامية وآفاق تطور هذه الأخيرة مؤكداً على ضرورة تضافر جهود فقهاء الشريعة الإسلامية وعلماء الاقتصاد والمصرفيين من أجل تحديد معالم العمل المصرفي مستقبلاً لتمكينه من اغتنام فرص النمو المرتقبة ومواكبة التطورات مع مراعاة الضوابط الشرعية لتفادي الأزمات التي تعصف بالبشرية من فترة لأخرى.

أما ما تضيفه هذه الدراسة فيتلخص في:

- تبيان أهم الضوابط الشرعية التي تستند عليها المنتجات المالية الإسلامية.
- الوقوف على مراحل تقويم المنتجات المالية الإسلامية ومتطلبات ذلك.
- دور المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية في علاج نقاط الضعف في النظام المالي لتجنب الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار.
- المكانة التي أصبحت تحتلها المنتجات الإسلامية عقب الأزمة المالية العالمية 2008م.
- السبل الكفيلة بمواجهة التحديات التي تعترض المنتجات المالية الإسلامية وأهم الخطوات المتبعة من بعض مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية لعلاجها.

عاشراً: أقسام الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، تناول **الفصل الأول** الاستقرار المالي والأزمات المالية، بغية تحديد مفهوم واضح لكلا المصطلحين وعلاقة التأثير بينهما، من خلال ثلاثة مباحث يعرض أولها مفهوم النظام المالي ومختلف وظائفه وأهدافه وأشكال الوساطة التي يتيحها لمختلف الوحدات الاقتصادية. أما المبحث الثاني فاقصر على تعريف الاستقرار المالي وأهميته وأسباب عدم الاستقرار المالي، في حين تعرض المبحث الثالث للأزمات المالية.

بينما **الفصل الثاني** جاء بعنوان منتجات الهندسة المالية الإسلامية وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث انطلاقاً من دراسة بعض الجوانب الأساسية للهندسة المالية، فالهندسة المالية الإسلامية على اعتبار أنها مرحلة إعداد وتصميم للمنتجات المالية الإسلامية مروراً بمهاية هذه الأخيرة، خصائصها وبعض الجوانب المتعلقة بها، وصولاً إلى أهم أنواع المنتجات المالية الإسلامية.

أما **الفصل الثالث** فخصص للإجابة على إشكالية البحث تحت عنوان المنتجات المالية الإسلامية كآلية لتحقيق الاستقرار المالي، بالتركيز على تحليل أهمية المنتجات المالية الإسلامية في تحقيق الارتباط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، مع تحليل أهمية الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية في تجنب وعلاج الأزمات المالية، ليتم تسليط الضوء على المفهوم الشرعي للتحوط وبعض الأساليب المتاحة لإدارة المخاطر المرتبطة بصيغ الاستثمار الإسلامية.

وفي الفصل الرابع والأخير تم التعرض لمكانة المنتجات المالية الإسلامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008م. من خلال الوقوف على بعض الأسباب الرئيسية للأزمة وتحليلها من وجهة نظر إسلامية، مع ذكر أهم التوجهات الغربية نحو تبني المنتجات المالية الإسلامية لاستعادة الثقة وإعادة الاستقرار لأنظمتها المالية. وختم الفصل بأهم التحديات التي تعترض المنتجات المالية الإسلامية وسبل مواجهتها وفي الختام نتائج الدراسة.